برنامج الأغذية العالمي

Programme Alimentaire Mondial

World Food Programme

Programa Mundial de Alimentos

المجلس التنفيذي
الدورة السنوية
روما، 24-2004/5/26

ملخَّص أعمال الدورة السنوية للمجلس التنفيذي لعام 2004

وفقاً لطرق عمل المجلس التنفيذي، تتضمن هذه الوثيقة النقاط الأساسية لمداولات **المجلس** التي ينبغي على **الأمانة** أخذها في الحسبان عند تنفيذ قرارات المجلس التنفيذي وتوصياته الواردة في الوثيقة (الوثيقة WFP/EB.A/2004/9).

طبعت هذه الوثيقة في عدد محدود من النسخ. يمكن الإطلاع على وثائق المجلس التنفيذي في صفحة برنامج الأغذية العالمي في شبكة انترنت على العنوان التالي: (http://www.wfp.org/eb)

A

Distribution: GENERAL
WFP/EB.A/2004/10
21 October 2004
ORIGINAL: ENGLISH

بيان المحتويات

		الصفحة
	القضايا الاستراتيجية الراهنة والمقبلة	
1	**القضايا الاستراتيجية الراهنة والمقبلة**	2004/EB.A/1
	التقارير السنوية	
3	**تقرير الأداء السنوي لعام 2003**	2004/EB.A/2
4	**تقرير المدير التنفيذي السنوي إلى المجلس الاقتصادي الاجتماعي ومجلس منظمة الأغذية والزراعة لعام 2003**	2004/EB.A/3
	قضايا السياسات	
5	**الغذاء من أجل التغذية: دمج التغذية في أنشطة البرنامج**	2004/EB.A/4
5	**التقوية بالمغذيات الدقيقة: تجارب برنامج الأغذية العالمي وسبل التقدم**	2004/EB.A/5
5	**التغذية في حالات الطوارئ: خبرات البرنامج والتحديات التي تواجهه**	2004/EB.A/6
7	**الانتقال من الإغاثة إلى التنمية**	2004/EB.A/7
8	**تعريف العمليات الخاصة - تعديل المادة الثانية (2)د من اللائحة العامة، الفئات البرامجية في برنامج الأغذية العالمي**	2004/EB.A/9
9	**تخفيض عدد دورات المجلس التنفيذي**	2004/EB.A/10
9	**ترشيد عدد تقارير البرنامج المقدمة إلى المجلس التنفيذي والهيئتين الأم لبرنامج الأغذية العالمي**	2004/EB.A/11
	مسائل الموارد والمالية والميزانية	
9	**الحسابات المراجعة لفترة السنتين 2002-2003**	2004/EB.A/13
13	**تقرير المفتش العام**	2004/EB.A/14
13	**الرقم المستهدف لتعهدات البرنامج للفترة 2005-2006**	2004/EB.A/15
	المسائل التنظيمية والإجرائية	
13	**تقرير عن الخسائر في السلع ما بعد التسليم (في الفترة 2003/1/1-2003/12/31)**	2004/EB.A/17
14	**أي أعمال أخرى**	

القضايا الاستراتيجية الراهنة والمقبلة

القضايا الاستراتيجية الراهنة والمقبلة (2004/EB.A/1)

1- أكد المدير التنفيذي أن عام 2004 سيكون سنة عسيرة بالنسبة للفقراء الجوعى. فارتفاع أسعار الأغذية يعيق وصولهم إليها؛ كما أن انكماش الفوائض الغذائية الوطنية يعني انخفاض حجم الإمدادات الغذائية المتاحة للمساعدات. والى جانب ذلك، فإن هبوط قيمة الدولار وزيادة تكاليف الشحن يضعفان من قدرة **البرنامج** على الاستجابة. وفي هذا السياق أشار المدير التنفيذي إلى الصعوبات الخاصة التي تواجه ضحايا الفقر المزمن الذين تعيش نسبة 90 في المائة منهم خارج مناطق حالات الطوارئ التي تتسلط عليها الأضواء والذين تمس حاجتهم مع ذلك إلى المساعدة.

2- وجرى إبراز الوضع اليائس في منطقة دارفور في السودان: فهناك 1.2 مليون نسمة من النازحين الذين يواجهون خطر المجاعة والموت. ويعمل **البرنامج** في عين المكان غير أنه يحتاج بإلحاح إلى مساندة الجهات المانحة. وعرض المدير التنفيذي أيضا الاحتياجات القائمة في جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية التي تشهد تحسنا في حالة الموارد، وكذلك في أفريقيا الجنوبية التي حظيت ببعض التحسن في توافر الأغذية ولكن جائحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز ما تزال تشكل عائقا مهما فيها، وفي هايتي، وشمال أوغندا، وغرب أفريقيا. وما يزال العراق يشكل تحديا أساسيا، غير أن من المنتظر أن يكون بالمستطاع إنهاء الجانب الرئيسي من أنشطة **البرنامج** تدريجيا على امتداد فترة الصيف.

3- وفد وفرت المعونة الغذائية إسهاما مهما في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ومع الأسف فإن التقدم المحقق على طريق استئصال الجوع غير كاف، فعلى **البرنامج** أن يوسع من قاعدة الجهات المانحة، وأن يجتذب القطاع الخاص والجهات المانحة الناشئة حتى يصبح أكثر قدرة على الإسهام في الهدف المشترك. وأطلع المدير التنفيذي المجلس على مجريات الاجتماعات الأخيرة، مع رؤساء كل من البرازيل، وتشيلي، وفرنسا، التي نوقشت فيها مسألة إرساء شراكة عالمية جديدة لاستئصال الجوع، وعلى نتائج زيارته إلى بيرو التي عاين فيها علائم مشجعة على انخراط القطاع الخاص، وعلى الجهود الأخيرة، لتعزيز الصورة العامة **للبرنامج**.

4- وتتسم علاقات الشراكة مع الجهات الفاعلة الأخرى، ولاسيما صندوق الأمم المتحدة لرعاية الطفولة، ومنظمة الصحة العالمية، ومنظمة الأغذية والزراعة، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، بالمتانة. وأكد المدير التنفيذي الرغبة في تعزيز الترتيبات مع المنظمات غير الحكومية وإرساء مبادئ جديدة تتعلق بالتعاون معها والتماس خيارات جديدة فيما يتعلق، مثلا، بإجراءات الاستعداد للكوارث؛ وأشار، في هذا الصدد، إلى أهمية القيادة على المستوى الميداني في **البرنامج**. وأضاف أن العمل يمضي قدما في إرساء الترتيبات الأمنية لتحسين سلامة الموظفين. وقد تحقق تقدم طيب في التدريب على الإدارة المستندة إلى النتائج. وجرى التشديد على الحاجة إلى التعامل مع مشكلة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في مقرات العمل. وسيؤدي تحسين ترتيبات المراجعة والتعاريف التشغيلية الجديدة إلى تدعيم الفعالية والشفافية. كما أن تعزيز صورة **البرنامج** سيكون طريقة من طرق تشجيع الجهات المانحة على المساهمة. ويسعى **البرنامج** أساسا إلى أن يتعلم سبل القيام بالمزيد في هذا الصدد وعلى نحو أفضل.

5- وتحدثت السيدة كارول بيلامي المديرة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة لرعاية الطفولة أمام المجلس وأكدت علاقة الشراكة القوية بين الصندوق و**البرنامج** لدعم الأهداف الإنمائية للألفية. وأبرزت المجالات الرئيسية الثلاثة للتعاون وهي: (1) زيادة نسب الانخراط في المدارس الابتدائية؛ (2) الحد من سوء التغذية؛ (3) تخفيف أعباء جائحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وفي الختام أكدت السيدة بيلامي أهمية علاقات الشراكة والأنشطة المشتركة في إعمال حق الناس في العيش بسلام وأمن.

6- وأشار السيد جان إيجلاند وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ إلى الوضع الخطير في غرب السودان وتشاد، وأكد واجب المجتمع الدولي في تقديم المساعدة وأطلع المجلس على التحديات الراهنة في ميدان المساعدات الإنسانية، وأبرز الحاجة إلى ضمان الوصول إلى المجموعات السكانية المنكوبة، والتصدي لحالات الطوارئ المنسية، وترويج المساعدات الرامية إلى التوصل إلى حلول دائمة كجزء من الجهود الإنسانية.

7- وتحدث السيد فردريك شيك نائب المسؤول الإداري للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية عن التطورات المتعلقة بالمعونة الغذائية للولايات المتحدة بمناسبة الذكرى الخمسين لقيام برنامج الغذاء من اجل السلام في الولايات المتحدة. ولاحظ أن قدرات الاستجابة للكوارث تخضع لضغوط متواصلة بفعل تزايد عدد حالات الطوارئ، وأكد الحاجة إلى نهج تفعيلية تكفل التقليل من أثر الكوارث. كما أكد الأهمية الماسة للكفاح ضد فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

8- ورحب المجلس بحرارة بهذه الخطابات. وأوضح عدة أعضاء ما تقدمه حكوماتهم من دعم لجهود **البرنامج**. وجرى التأكيد على الحاجة إلى التنسيق والبرمجة المشتركة بين وكالات الأمم المتحدة وزيادة الاشتراك في التنسيق بين الجهات المانحة المحلية. وأجمع المجلس على التأكيد على أهمية علاقات الشراكة بالنسبة للبرامج المقبلة، وعلى الإقرار بالأهمية الأساسية للمعونة الغذائية في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وفي التصدي لمشكلة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

ويجب على البرنامج، بوصفه إحدى الجهات الرئيسية العاملة في مجال المساعدات الإنسانية، أن يتابع تنفيذ مبادئه الإنسانية التي اعتمدت مؤخرا.

9- وأبرز بعض الأعضاء أهمية التقييم المقبل للأنشطة الإنمائية **للبرنامج**. ويستفاد من الخلاصات الأولية للتقييم الخارجي أنه ينبغي للإغاثة والإنعاش التركيز على الجوانب الإنمائية. وتعتبر التنمية المعززة إحدى الوسائل المتاحة لخفض الاحتياجات الناجمة عن الطوارئ. ولاحظ المجلس ضرورة توسيع قاعدة الجهات المانحة واكتشاف صيغ تمويل مبتكرة تناسب كل الأطراف. ويجب على **البرنامج** أن يعمل بصورة هادفة أكثر من ذي قبل لتشجيع زيادة المعونة المتعددة الأطراف. واعتبرت المساهمات متعددة الأطراف، والتدابير المحسنة لتوجيه المعونات إلى الشرائح الضعيفة، الوسيلة المثلى لتعزيز فعالية **البرنامج**. وتقدير احتياجات **البرنامج** له أهمية أساسية وهو يؤثر على مصداقيته. كما جرت الإشارة إلى الحاجة إلى رصد الآثار طويلة الأجل للمعونة الغذائية.

10- ولقيت جهود **البرنامج** في ميدان تعزيز صورته الثناء. كما تم الإعراب عن التقدير لما حققه **البرنامج** من تقدم في مجال الإدارة المستندة إلى النتائج. وأشار بعض الأعضاء إلى قضية الأغذية المعدلة وراثيا المدرجة في شحنات المعونة وأكدوا أن من الواجب إطلاع الحكومات على الأمر بشكل كامل واحترام اللوائح الوطنية في هذا الصدد.

11- ورداً على هذه النقاط أكد المدير التنفيذي الحاجة إلى الموارد لمعالجة الأوضاع في دارفور. وأقر بضرورة اتخاذ تدابير لمواجهة الجوع المزمن. وأشار إلى أن هناك تفهما كاملا في **البرنامج** للحاجة إلى التنسيق مع الوكالات الأخرى؛ ويجري العمل على دمج الأهداف الإنمائية للألفية وقضايا التمايز بين الجنسين في أنشطة **البرنامج**. وتتمثل سياسة **البرنامج** إزاء الأغذية المعدلة وراثيا في ضمان إصدار شهادات بأن الشحنات صالحة للاستهلاك البشري من جانب مواطني الجهة المانحة ذاتهم وترك الحرية للجهات المتلقية لاتخاذ قراراتها بنفسها. وثمة إدراك بأهمية انخراط القطاع الخاص. ويمنح **البرنامج** أولوية قصوى لسلامة الموظفين وأمنهم. وأعرب عن امتنانه لما تعهدت به البلدان المانحة من دعم.

التقارير السنوية

التقرير الأداء السنوي لعام 2003 (WFP/EB.A/2004/2)

12- قدمت الأمانة عرضا مركزا لتقرير الأداء السنوي لعام 2003، وهو أول تقرير **للبرنامج** من هذا النوع. وأبرز العرض أن التقرير يمثل همزة الوصل بين اثنتين من فترات التخطيط والميزانية ويركز على الأولويات الاستراتيجية والأولويات الإدارية الواردة في الخطة الاستراتيجية والمالية (2002-2005) وخطة الإدارة لفترة السنتين (2004-2005). والهدف من ذلك هو البدء في تحسين النهج الذي يتبعه **البرنامج** في الإبلاغ عن الأداء السنوي في إطار يقوم على النتائج. واسترعي الاهتمام إلى الإنجازات الإيجابية فيما يتعلق بكل أولوية من الأولويات الاستراتيجية مع مؤشر يحدد أسلوب العمل في المستقبل. وقدمت تأكيدات بأن تقرير الأداء السنوي القادم سوف يكون أكثر موضوعية مع زيادة التركيز على المؤشرات الخاصة بالأولويات الاستراتيجية والأولويات الإدارية، وبأنه سوف يتم تحسين تقارير المشاريع الموحدة كوسيلة لإبلاغ الجهات المانحة عن الأداء التشغيلي على مستوى المشروع.

13- وأعرب المجلس عن الموافقة على شكل التقرير ونهجه القائم على النتائج، وكانت هناك إشادة بالتقرير من حيث شموله وشفافيته وتحليلاته. ولوحظ أن النهج القائم على النتائج استغرق ما بين 4 و5 سنوات ليصبح جزءا من الثقافة التنظيمية. واعتبر تقرير الأداء السنوي أداة مفيدة بحيث أنه حقق المساءلة الضرورية مع إعطاء تقدير لتقدم **البرنامج**. غير أن فائدة التقرير كانت ستتحسن لو أنه ركز بقدر أكبر على النواحي الداخلية لغرض التقييم الذاتي وتحسين ممارسات العمل. وينبغي تدريب الموظفين على الإدارة القائمة على النتائج وبناء القدرة الإدارية للمكاتب القطرية.

14- وقدمت مقترحات بشأن طرق تحسين عرض التقرير، مثلا لجعله أكثر اعتمادا على الأدلة في المستقبل أو تقديم بعض المعلومات المفصلة في الملحق. وأشير إلى أنه من المفيد تماما أن يكون هناك مصدر غني بالبيانات، لكن ربما كان من المطلوب زيادة تحليل الأداء، حيث إن البيانات لا تفصح عن الواقع بالقدر الكافي في بعض الحالات. واسترعى الاهتمام إلى أن معظم المعلومات الواردة في التقرير قد تم الكشف عنها بالفعل في اللقاءات الإعلامية المفيدة التي عقدها المدير التنفيذي أثناء اجتماعات المجلس في عام 2003. كما كان هناك إحساس بأنه يلزم تحقيق الاستفادة القصوى من النتائج، لأن الإبلاغ عن النتائج على المستوى المؤسسي كان يمثل تحديا صعبا أمام كثير من الدول الأعضاء. ويلزم عمل المزيد فيما يتعلق بالتعاريف لضمان توحيد البيانات.

15- ووافق **البرنامج** على أن الخطط الاستراتيجية والخطط الإدارية سوف تكون في المستقبل مجال التركيز الرئيسي للمعلومات في المستقبل، ولكن يلزم إجراء تحسينات خاصة من حيث جمع البيانات وتحليل المؤشرات المختارة. ويعد قياس الأداء وسيلة مهمة للحفاظ على دعم الجهات المانحة وزيادة هذا الدعم. ولاحظ أحد الأعضاء أن المؤشرات المؤسسية الواردة في الملحق الرابع بالتقرير تحتاج إلى مزيد من التفسير.

16- وكانت هناك إشادة **بالبرنامج** لأنه قام بتدخلات في حينها للتصدي للأزمات الإنسانية في أنحاء كثيرة من العالم في عام 2003. ومع أن مناطق معينة كانت تتطلب اهتماما خاصا بسبب حالات الطوارئ الحادة أو الممتدة، فإنه ينبغي عدم إهمال مناطق أخرى لديها برامج إنمائية مثل أمريكا اللاتينية والكاريبي. ويلزم بذل مزيد من الجهود في العمليات الإنمائية من أجل معالجة الأسباب الجذرية للكوارث ومنعها، بدلا من التركيز على التصدي لها بمجرد حدوثها. وكان هناك ترحيب بالخطة الخاصة بالاستثمار في الأرصدة البشرية بدلا من الأرصدة المادية. وكانت مجالات النجاح الأخرى موضع ترحيب، ولكن قدمت طلبات للحصول على مزيد من المعلومات بشأن نقاط مثل المؤشرات الموحدة لمرض الإيدز وفيروسه. وطلب أحد الأعضاء تقديم المزيد من النتائج المقارنة، قبل تدخلات **البرنامج** وبعدها، أو مقارنات مع مناطق جغرافية أخرى. واسترعي الاهتمام إلى الزيادة في عدد الجوعى على نطاق العالم وما صاحبها من انخفاض في المعونة الغذائية؛ ويعد التسليم السريع للمعونة الغذائية عنصرا حيويا آخر يحتاج إلى الاهتمام. ومع أنه تم عمل الكثير من حيث تعبئة الموارد، فإنه ينبغي أن يكون هناك مزيد من التركيز على توفير الموارد من أجل التنمية. ولوحظ ظهور جهات مانحة لأول مرة ولكن من الأمور الحيوية بذل جهود لمواصلة توسيع قاعدة الجهات المانحة التي يعتمد عليها **البرنامج**، بما في ذلك المنح المقدمة من بلدان مستفيدة، وهو اتجاه كان موضع اهتمام. ومن المهم تشجيع أنواع مختلفة من المنح، مثل المنح المقدمة من القطاع الخاص. وثم الإعراب عن الأسف لانخفاض التمويل المتعدد الأطراف.

17- ورحبت الأمانة بالتشجيع الذي أبداه المجلس للشكل الجديد للتقرير ووعدت بإدخال المزيد من التحسينات على تقرير الأداء السنوي في المستقبل، مع مراعاة الملاحظات التي أبديت. وسوف يولى مزيد من الاهتمام للنتائج القابلة للقياس؛ وسوف يتم تحسين عملية الإبلاغ عن النتائج. وقدم تأكيد بأن نتائج التقرير سوف تركز على النواحي الداخلية مع الاستعانة بموظفي **البرنامج**؛ ويعد التقرير مهما للمجلس ولإدارة **البرنامج** وللبلدان المتلقية. ووجهت الأمانة الشكر إلى الأعضاء لاعترافهم بأداء **البرنامج** في عام 2003 كما يعبر عنه التقرير.

تقرير المدير التنفيذي السنوي إلى المجلس الاقتصادي الاجتماعي ومجلس منظمة الأغذية والزراعة لعام 2003 (2004/EB.A/3)

18- قدمت الأمانة التقرير السنوي للمدير التنفيذي المرفوع إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي ومجلس منظمة الأغذية والزراعة، لعام 2003، والذي سيكون التقرير الأخير من نوعه. وأشارت الأمانة إلى البيانات الأخيرة التي أدلى بها المدير التنفيذي وأكد فيها الأهمية الطاغية لإرساء علاقات الشراكة بالنسبة **للبرنامج** وموظفيه من حيث أنها تكفل أقصى درجة من الفعالية **للبرنامج** في خدمة المستفيدين. واستشهدت الأمانة بما قاله الأمين العام من أن إصلاحات الأمم المتحدة لا تقاس بعدد البنود في جداول أعمال الاجتماعات بل بأثر جهود كل وكالة في مساعدة الشرائح الأشد ضعفا في العالم والتي أنشئت الأمم المتحدة لخدمتها. ويلتزم **البرنامج** التزاما كاملا بعملية الإصلاح في الأمم المتحدة، ويسعى إلى تحقيق قسط أكبر من الانسجام مع الوكالات الأخرى، والمنظمات غير الحكومية، والشركاء الإنمائيين.

19- وأعرب المجلس عن تأييده للتقرير الذي يعتبر وصفا مفيداً للتعاون مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى، ولو أن عرض بعض الجوانب المتعلقة بالأثر التشغيلي لأنشطة **البرنامج** المتعلقة بعلاقات الشراكة لم يوفر تفاصيل كافية. على أن الشراكات ليست غاية بحد ذاتها ولكنها وسيلة إلى الإغاثة الفعالة. وجرى الإعراب أيضا عن القلق من انخفاض أحجام ونسب المساهمات متعددة الأطراف، وهي الصيغة الفعالة المثلى للتمويل. وطلب إلى الأمانة تقديم وثيقة عن المبادئ التي تسترشد بها في استخدام تلك المساهمات بغية زيادتها. وحث المجلس الإدارة العليا على توضيح طبيعة الجهود التي ستبذل لتدعيم التمويل متعدد الأطراف، واستقطاب التأييد لمثل هذا النوع من التمويل. وتعتبر المساهمات متعددة الأطراف عماد المعونة الإنسانية، لأنها تضمن تفادي الضغوط السياسية، ولكنها لا تعني استبعاد الجهود لتشجيع الجهات المانحة غير التقليدية على تقديم المساهمات إلى **البرنامج**.

20- وتساءل المجلس عن الطريقة التي سيعرض بها **البرنامج** في المستقبل القضايا المدرجة في التعزيز؛ وتدعو الحاجة إلى أن تستند التقارير المقبلة إلى النتائج. ويقتضي الأمر التشديد على التعاون مع الحكومات، والمنظمات غير الحكومية، والمجتمعات المحلية، وهيئات الأمم المتحدة الأخرى علما بأن الدعم المحلي مهم. وجرى حث **البرنامج** على التعاون مع المنظمات الأخرى المتمركزة في روما ومع الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا فيما يتصل بمشروع التغذية المدرسية. ويستحق التعاون المتزايد مع الصندوق الدولي للتنمية الزراعية ومنظمة الأغذية والزراعة المعروض في التقرير الترحيب، إلا أن من المفيد إدراج المزيد من التفاصيل عن المشروعات المشتركة. وقد رأى بعض الأعضاء أن التقرير أوضح الطريقة التي تعاون بها **البرنامج** مع المنظمات الأخرى في التصدي لحالات الطوارئ الكبرى؛ غير أنهم أبرزوا أنه ينبغي ألا يكون هناك فصل بين التصدي لحالات الطوارئ من جهة وحفز التنمية من جهة أخرى، حيث إن **للبرنامج** دور يقوم في الميدان الإنمائي أيضا. ورغم الجهود المبذولة لإرساء التوازن بين الجنسين في صفوف موظفي **البرنامج**، فإن الحاجة تدعو إلى بذل المزيد لتحقيق هذا التوازن في فئة الموظفين الفنيين.

21- وسيتم الحفاظ على التعاون مع المنظمات الأخرى المتمركزة في روما وتعزيزه، غير أن من الصعب إيراد تفاصيل المشروعات المشتركة المحتوية على مثل هذا التعاون في وثيقة موجزة بالنظر إلى كثرة تلك المشروعات. وما يزال إرساء التوازن بين الجنسين من بين الأولويات رغم أن معدلات ذلك في **البرنامج** تعتبر من بين أفضل المعدلات في منظومة الأمم

المتحدة. وقد جاء التقرير نتيجة جهود جماعية وهو ما يفسر السبب في أن بعض البنود نالت قسطاً أقل من التحليل أو عولجت بمستوى أدنى من النهج المستند إلى النتائج. وستسعى الأمانة إلى أن تنعم كل التقارير في المستقبل بالقدر ذاته من التحليل ومن النهج المستند إلى النتائج. وجرى التأكيد مجدداً على أن إرساء علاقات التعاون والشراكة ليس هدفا في حد ذاته بل وسيلة لتوفير الغوث والمساعدة. وتم تقديم التأكيدات بأن النظام الجديد للتقارير سيواصل مراعاة جوانب التعاون مع الهيئات الأخرى والنتائج المنتظرة لذلك. وسيواصل **البرنامج** تقديم التقارير إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي ومجلس منظمة الأغذية والزراعة، ولو أن ذلك سيتم بالصيغة المبسطة الجديدة التي أقرها المجلس في اليوم السابق.

22- وقد وافق **البرنامج** ومؤسسات بريتون وودز بالفعل على التعاون، ولاسيما في حالات ما بعد النزاعات، فيما يتعلق بتبادل البيانات والمعلومات الأخرى. ومن المزمع عقد مشاورات غير رسمية بشأن تقديم المساهمات إلى **البرنامج**، وعلى نحو ما طلب المجلس قبلاً، في أواخر عام 2004، ويمكن دراسة مسألة التمويل متعدد الأطراف في ذلك الوقت. ورداً على طلب بتقديم التوضيحات بشأن عدد النازحين في دارفور، أشير إلى أن هناك 1.2 مليون نسمة من المقيمين في المخيمات أو المشردين؛ وأن هناك عددا آخر يبلغ 800 000 نسمة ممن سيواجهون قريبا مشكلات في الحصاد وسيحتاجون إلى المعونة الغذائية. وردا على طلب بشأن مستقبل الاجتماعات المشتركة للمجالس التنفيذية، ذكر أن هذه المسألة ستكون موضع النقاش في المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وربما في الجمعية العامة، لأن التغييرات في الوضع المقبل للاجتماع المشترك للمجالس التنفيذية يتطلب قراراً حكوميا دوليا.

قضايا السياسات

- مسائل التغذية - الغذاء من أجل التغذية: دمج التغذية في أنشطة البرنامج (2004/EB.A/4)،

- التقوية بالمغذيات الدقيقة: خبرات البرنامج والتحديات التي تواجهه (2004/EB.A/5)،

- التغذية في حالات الطوارئ: خبرات البرنامج والتحديات التي تواجهه (2004/EB.A/6)

23- أشارت الأمانة، لدى عرضها وثائق التغذية على المجلس، إلى أن التغذية قد أصبحت أولوية أساسية للبرنامج والوثائق الثلاث المعروضة على المجلس تمثل جزءا هاما من استراتيجية المنظمة لإنقاذ الأرواح في حالات الطوارئ وبعدها.

24- وأشاد أعضاء المجلس **بالبرنامج** لما قدمه من وثائق شاملة وهامة ولما تضمنته من تطورات سياساتية هامة. وأعربوا عن تقديرهم لوضع **البرنامج** الطليعي في مجال التغذية في حالات الطوارئ. غير أن أنشطته التغذوية لا تقتصر على حالات الطوارئ، فالتغذية من المهام الحاسمة الأهمية **للبرنامج** والتي تشتمل عليها كافة برامجه.

25- ورحب المجلس بالخطوات الهامة التي اتخذها **البرنامج** بالفعل لتعميم مراعاة التغذية في أنشطته. غير أن يلزم بذل جهود إضافية على جبهات كثيرة تشمل: (1) تقدير حالات الطوارئ وتحليل الأثر التغذوي لبرامج المعونة الغذائية؛ (2) رسم خرائط هشاشة الأوضاع للمساعدة على تحديد الأبعاد دون الوطنية لمشاكل الغذاء والتغذية؛ (3) إعداد وتقديم سلع مقواة بالمغذيات الدقيقة؛ (4) التوفير الملائم للملح الميود؛ (5) بناء القدرات على الصعيدين الوطني والمجلس؛ (6) التنسيق مع الأنشطة والبرامج الأخرى (مثل البرامج الأخرى المعنية بالإيدز). وسيحتاج **البرنامج** أيضا إلى تعيين موظفين واستشاريين متخصصين، وتحسين مهارات وقدرات الموظفين الحاليين. وثمة أمران يبعثان على القلق بشكل كبير هما هل ستكفي الموارد لتمكين **البرنامج** من القيام بالدور الهام المزمع في مجال التغذية، وهل يتماشى هذا الدور مع مواطن قوته النسبية. فمن الضروري تقسيم العمل بين الشركاء الرئيسيين. وقيل إن المعلومات عن التدخلات الأخرى في هذا القطاع ليست كافية؛ وإن من الضروري التعاون مع سائر الجهات المعنية حتى يصبح الإحساس بملكية المشروع حقيقيا وتصبح إرشادات السياسات فعالة. وأبرز أيضا أن هناك حاجة إلى قدر كبير من التحليل على المستويين الإقليمي والقطري؛ وأن بناء القدرات في البلدان المتلقية يمكنه أن يعزز تأثير أنشطة التغذية.

26- وأوصى أعضاء المجلس بأن يجعل **البرنامج** مسألة الاستدامة من السمات الرئيسية لأنشطته الغوثية. وشراء السلع الغذائية محليا أمر هام بالنسبة إلى استدامة الأنشطة، ومن شأنه أن يكفل توافر الأغذية المألوفة للمستفيدين. كما يمكن تقوية الأغذية بالمغذيات الدقيقة محليا. ويلزم دعم القدرات الموجودة في البلدان المختلفة حتى يمكن للأنشطة أن تستمر بعد انسحاب **البرنامج** من المنطقة. وشراء الأغذية محليا وسيلة هامة للانتقال من الإغاثة إلى التنمية.

27- وشكرت الأمانة أعضاء المجلس على المناقشة الهامة لمسائل التغذية وعلى تعليقاتهم. وردا على الشواغل بشأن بناء القدرات، أفادت الأمانة أن **البرنامج** قد جعل من بناء القدرات أولويته الاستراتيجية الخامسة، فضلا عن أن يعتزم تقديم وثيقة بهذا الشأن إلى المجلس في أكتوبر/تشرين الأول 2004. ويقدم **البرنامج** تدريبا ميدانيا أساسيا في مجال الغذاء والتغذية، وقد كلف مؤسسات بحوث محلية بإجراء دراسات استقصائية؛ وأعد موادا بسيطة ومنخفضة التكلفة للتوعية التغذوية، وجميع هذه الأنشطة تندرج تماما في إطار رسالة **البرنامج**. وفيما يتعلق بتقدير احتياجات الأغذية، فإن **البرنامج** ينظر في هذا الأمر، وقد أجرى مشاورات غير رسمية بهذا الشأن. وفيما يخص التكاليف، يبحث **البرنامج** مجموعة متنوعة

من الأنشطة الرامية إلى مراعاة تمويل التغذية. فالاستثمار في التغذية فعال جدا من حيث الكلفة، ذلك أن فوائده هائلة على المدين القصير والطويل على السواء قياسا بالموارد اللازمة. ولذا، فإن أنشطة **البرنامج** في مجال التغذية تتسق مع ما طلبه المجلس من **البرنامج** من وضع التركيز على الأنشطة القائمة على النتائج.

28- وأعطت الأمانة أيضا توكيدات بأن **البرنامج** مهتم بتحديد السكان المتضررين بفيروس نقص المناعة البشرية وسوء التغذية، ويعمل بهذا الشأن مع منظمة الصحة العالمية وغيرها. كما يولي **البرنامج** أهمية كبيرة لإثراء الملح باليود. وأعربت الأمانة عن اتفاقها مع تركيز المجلس على الاستدامة وعلى أن المشتريات المحلية وبناء القدرات من الأمور المستصوبة. وقد دعم **البرنامج** بالفعل تطوير وزيادة قدرات المنتجين المحليين، وأقام عمليات رائدة في عدد من البلدان. ولعل إحدى الصعوبات المواجهة في الصناعات المحلية لتقوية الأغذية تتمثل في أن الأسواق المحلية أصغر من أن تستمر بذاتها كصناعة، وسيساعد **البرنامج** في تطوير هذه الأسواق.

29- وأخيرا، ركزت الأمانة على أن **البرنامج** يعلق أهمية كبيرة على الشراكات، ولا يسعى إلى استنساخ خبرة المنظمات الأخرى، وإنما يحتاج إلى قدر معين من الخبرة في مجال التغذية حتى يكون شريكا مفيدا يدلو بدلوه في هذا المجال. وقد وقع **البرنامج** على مذكرات تفاهم مع وكالات أخرى مثل اليونيسيف ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وشركاء آخرين في مجال التغذية لكفالة تقسيم العمل بكفاءة، فضلا عن أنه عضو في اللجنة التوجيهية التابعة للجنة الأمم المتحدة المعنية بالتغذية، ومن ثم فهو يشارك بشكل وثيق في مواءمة السياسات وتخطيطها. ولم يحدث قط أن كان **البرنامج** على صلة وثيقة بهذا القدر بالوكالات الأخرى التي شارك كثيرا منها في إعداد الوثائق الثلاث المعروضة على المجلس وأسهم في الحوار بشأن الخطوات المقبلة التي ستتخذ. وأعربت الأمانة عن اتفاقها في الرأي على أن الحكومة والمنظمات غير الحكومية الشريكة لها أهمية كبيرة أيضا. وأشارت إلى أن **البرنامج** يبادر بالاستجابة لطلبات الوكالات الأخرى بأن يكون شريكا يتمتع بمزيد من الخبرة في مجال التغذية.

الانتقال من الإغاثة إلى التنمية (WFP/EB.A/2004/7)

30- نظر المجلس في مخلص التقرير النهائي للفريق العامل المعني بقضايا الانتقال الذي أنشأته مجموعة الأمم المتحدة الإنسانية واللجنة التنفيذية للمساعدة الإنسانية. وقدمت السيدة Carole Bellamy، المديرة التنفيذية لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، التي رأست الفريق العامل، عرضا مختصرا عن أساليب الفريق واستنتاجاته وأنشطة المتابعة المقررة. وأجرى الفريق العامل، الذي شارك فيه **البرنامج**، دراسات عن ثمانية بلدان مرت بمختلف مراحل الانتقال من النزاع إلى السلم. وبعد إجراء استعراض في اجتماع رفيع المستوى في يناير/كانون الثاني 2004، قدم تقرير كامل إلى الأمين العام للأمم المتحدة وسوف يناقش في دورة خاصة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي في يوليو/تموز. واستعرضت السيدة Bellamy الخطوات التالية المتوقعة: (1) وضع آليات على المستوى الميداني ومبادئ توجيهية منقحة وأدوات للفرق القطرية؛ (2) وتحسين التفاعل بين الجهات الفاعلة السياسية والإنسانية؛ (3) واستكشاف أدوات أكثر مرونة لتعبئة الموارد، بما في ذلك التمويل المتعدد السنوات.

31- وعلقت الأمانة على دور **البرنامج** في هذه العملية، ولاحظت أن عملياته الممتدة للإغاثة والإنعاش تعتبر أداة نموذجية لدعم عمليات الانتقال وأن **البرنامج** يعمل مع آخرين لمعالجة القضايا المتعلقة بوضع تقديرات للاحتياجات بعد النزاع، والمتعلقة بالبعثات المتكاملة. وقام **البرنامج** بتحسين إرشاداته وبناء قدراته من أجل التصدي لقضايا الانتقال بصورة أكثر فعالية، والتمس إرشادات من المجلس بشأن الطريقة التي ينبغي إتباعها.

32- واعترف المجلس بأهمية "تقرير الفريق العامل المشترك بين مجموعة الأمم المتحدة الإنسانية واللجنة التنفيذية للمساعدة الإنسانية والمعني بقضايا الانتقال" ووافق على النقاط الأساسية التي وردت به، وخاصة الحاجة إلى (1) الاعتراف بوجود نكسات في عملية الانتقال والتخطيط لمواجهتها؛ (2) وضمان المرونة في الاستجابة التشغيلية للأمم المتحدة وفي قرارات التمويل الخاصة بالجهات المانحة؛ (3) وتشجيع الملكية الوطنية لعملية الانتقال؛ (4) ووضع استراتيجية ميدانية مترابطة لكافة الجهات الفاعلة التابعة للأمم المتحدة؛ (5) ومواصلة الحوار مع الدول الأعضاء من أجل التوصل إلى فهم ونهج مشتركين. وتمت الإشارة أيضا أثناء المناقشة إلى تعزيز القدرات من أجل دعم المنسقين المقيمين، وإيجاد أدوات لتعبئة الموارد على أساس متعدد السنوات، وبناء قدرات التخطيط والتنفيذ المحلية.

33- ورأى المجلس أنه نظرا لأهمية الموضوع فإنه يتطلب نقاشا متواصلا، بصورة رسمية في المحافل الملائمة وبصورة غير رسمية عن طريق المشاورات مع الأمانة على حد سواء. وكخطوة أولى، هناك حاجة لتوضيح كيفية ارتباط الانتقال بالتنمية وأدوات البرمجة الإنمائية. كما لاحظ المجلس أن الانتقال من الصراع إلى السلم ليس مشابها للانتقال إلى التنمية وأن التخطيط لمرحلة الانتقال ينبغي أن يبدأ مبكرا. فإنشاء الهياكل والمؤسسات يحتاج إلى الوقت. ولاحظ المجلس أيضا أنه قد لا يمكن الاستمرار في تقديم المساعدات الإنسانية على مر الوقت. ومن بين القضايا التي تتطلب المزيد من البحث إيجاد طرق من أجل (1) تعزيز دور الأمم المتحدة القيادي في الاستجابات الإنسانية؛ (2) وتوفير الحماية للأنشطة الإنسانية وموظفي الخدمات الإنسانية؛ (3) واستخدام المؤسسات المحلية بصورة أكثر فعالية.

34- واعترف المجلس بالإسهام القيم الذي قدمه **البرنامج** للفريق العامل وأيد مشاركته المستمرة في أنشطة المتابعة التي يقوم بها هذا الفريق وطالب من **البرنامج** أن يركز على مزاياه المقارنة بما في ذلك وجوده الميداني القوي وخبراته في

استخدام العمليات الممتدة للإغاثة والإنعاش كأداة لتخطيط الانتقال. وكان هناك تشجيع **للبرنامج** على الاستعانة بأفضل الممارسات والدروس المستفادة من حالات الانتقال، من أجل مواصلة التعاون مع الوكالات الشريكة والبنك الدولي لتوضيح استراتيجياته الخاصة بالدخول والخروج، ومواصلة الاشتراك في تقدير الاحتياجات بعد النزاع. وذكر بعض الأعضاء أن الأمر يحتاج إلى إجراء تحليل أوسع نطاقا لمسألة التحول إلى التنمية. وكان من رأي البعض أنه ينبغي **للبرنامج** زيادة الاهتمام بأعماله في مجال الانتقال من أجل التصدي للكوارث الطبيعية والاستعداد لها والوقاية منها.

35- وردا على ذلك، أعربت السيدة Bellamy عن تقديرها لتعليقات المجلس ورحبت بمدخلات **البرنامج** المستمرة. ولاحظت أن التقرير لم يقصد التصدي لجميع القضايا المعنية. فقد أكد المدير التنفيذي **للبرنامج** على أهمية الروابط بين حالات الطوارئ وعملية الانتقال والتنمية، مشيرا إلى أن هذه الروابط تدخل في صلب أنشطة **البرنامج**. وتعهدت الأمانة بأن تواصل مشاركتها في أنشطة المتابعة، بما في ذلك (1) المشاركة المستمرة في الفريق العامل؛ (2) والعمل المستمر مع البنك الدولي، واليونيسيف والشركاء الآخرين؛ (3) والمشاركة المنتظمة في تقدير الاحتياجات بعد النزاع. وسوف يقوم **البرنامج**، حسب الاقتضاء، بإدماج عمله بشأن الكوارث الطبيعية ومنعها وأنشطة التصدي لها ضمن استراتيجياته واستجاباته الخاصة بالانتقال. وأحاطت الأمانة علما بالشواغل المتعلقة باستراتيجيات الخروج وسوف تضعها في الاعتبار، بما في ذلك ضمن ورقة السياسات عن استراتيجيات الخروج في حالة الطوارئ والمقرر عرضها على المجلس في عام 2005.

تعريف العمليات الخاصة ـ تعديل المادة الثانية (2)د من اللائحة العامة، الفئات البرامجية في برنامج الأغذية العالمي (WFP/EB.A/2004/9)

36- قدمت الأمانة الوثيقة ولاحظت أن المجلس وافق في دورته العادية الأولى عام 2004 على أن ترفع شعبة النقل والمشتريات وثيقة سياسات لإعادة النظر في تعريف فئة برامج العمليات الخاصة بما يعكس الحقائق التشغيلية الراهنة. وطلب إلى المجلس أن يوافق على تعريف يسعى إلى: (1) إضفاء الصيغة الرسمية على حقيقة أن العمليات الخاصة تستخدم كآليات تمويل للخدمات المشتركة المحددة التي يوفرها **البرنامج** نيابة عن الهيئات الإنسانية؛ (2) تزويد **البرنامج** بقسط من المرونة بحيث يتمكن من الحصول على موارد نقدية فورية لمساندة المشروعات غير الغذائية عبر المساعدة التقنية.

37- وأقترح عدة أعضاء تأجيل مشروع القرار إلى دورة المجلس في أكتوبر/تشرين الأول حينما يتضح تعريف **البرنامج** لـ "المساعدة التقنية" ونهجه إزاء تنفيذ وتمويل مثل هذه المشروعات. وأيد أعضاء آخرون التعريف المقترح برمته. واقترح أحد المندوبين الموافقة على مشروع القرار شريطة حذف عبارة "وتنفيذ المساعدات التقنية أو تقديمها". وأيد عدد من أعضاء المجلس هذا النهج على أساس أنهم يرون من الصعب اتخاذ قرار بشأن المساندة غير اللوجستية دون الاستفادة من استعراض وثيقة السياسات المتعلقة بالأولوية الاستراتيجية 5 التي سترفع إلى المجلس في أكتوبر/تشرين الأول عام 2004.

38- ولاحظت الأمانة (1) أنه قد يطلب إلى **البرنامج** مساعدة الحكومات في القيام، مثلا، بدراسات هشاشة الأوضاع ورسم خرائطها في البلدان التي لا يقوم فيها **البرنامج** بتوفير المعونة الغذائية؛ (2) أن **البرنامج** يحتاج إلى المرونة ليكون قادرا على استخدام آليات التمويل القائمة للقيام بذلك.

39- ووافق المجلس على اعتماد مشروع القرار المعدل، مع إضافة حاشية تقيد بأن **البرنامج** سيبحث مسالة المساعدة التقنية مجددا في دورته العادية الثالثة؛ وسيقوم في غضون ذلك بالاضطلاع بالمساعدة التقنية باستخدام آليات التمويل القائمة.

تخفيض عدد دورات المجلس التنفيذي (WFP/EB.A/2004/10)

40- ذكّر الرئيس الاجتماع بأن الوثيقة تجسد توصية التسيير والإدارة الرامية إلى تخفيض عدد دورات المجلس من أربع إلى ثلاث دورات سنويا، على ألا يتجاوز عدد أيام الاجتماعات 15 يوما. وهذا يمثل تقدما في طريق المواءمة مع هيئات الأمم المتحدة الأخرى.

41- وأن المجلس المقترح مع التحذير من ألا يخل هذا التخفيض بأي شكل من الأشكال بكفاءة وجودة الدورات. واقترح عدد من الأعضاء إجراء مشاورات غير رسمية بالتزامن مع دورات المجلس. غير أنه أُعترف بأن هذا الأسلوب قد لا يتسنى تنفيذه عمليا نظرا إلى عدد المشاورات غير الرسمية المعقودة سنويا. وثمة حاجة إلى برمجة دورات المجلس بغية تجنب تزامنها مع العطلات الوطنية.

42- وردا على القلق الذي أعرب عنه عدد من الأعضاء، أكد الرئيس أن المجلس سيواصل النظر في المسائل الجوهرية.

ترشيد عدد تقارير البرنامج المقدمة إلى المجلس التنفيذي والهيئتين الأم لبرنامج الأغذية العالمي (2004/EB.A/11)

43- عرضت الأمانة الوثيقة "ترشيد عدد تقارير **البرنامج** المقدمة إلى المجلس التنفيذي والهيئتين الأم لبرنامج الأغذية العالمي" (WFP/EB.A/2004/5-F)، فركزت على أن هيئة المكتب قد أقرتها مؤخرا. وعلى ذلك، اعتمد المجلس مشروع القرار الوارد فيها دون مناقشة مسبقة.

مسائل الموارد والمالية والميزانية

الحسابات المراجعة لفترة السنتين 2002-2003 (2004/EB.A/13)

44- وعرضت الأمانة الحسابات المراجعة لفترة السنتين (2002-2003) التي تتألف من ثلاثة تقارير:

(1) القسم الأول: تقرير المدير التنفيذي عن الإدارة المالية لبرنامج الأغذية العالمي عن فترة السنتين 2002-2003؛

(2) القسم الثاني: رأي مراجع الحسابات الخارجي بشأن الكشوف المالية المراجعة للفترة 2002-2003؛

(3) القسم الثالث: تقرير مطول مقدم من المراجع الخارجي مشفوعا بتعليقاته على المسائل المالية والإدارية.

45- وأوضحت الأمانة أن هذه هي المرة الأولى التي تعرض فيها الكشوف المالية المراجعة على المجلس في دورته السنوية. ويرجع ذلك إلى ثلاثة أسباب هي: (1) يرى المدير التنفيذي أنه ينبغي عرض التقارير المالية واستعراضها من جانب الإدارة والمجلس التنفيذي في فترة أكثر مواتاة؛ (2) يسرت شبكة **البرنامج** ونظامه العالمي للمعلومات (WINGS) إقفال دفاتر الحسابات مبكرا، كما أتاح الوضوح في نظام WINGS عرض المسائل المحاسبية في وقت أبكر، كما يرد في توصيات المراجع الخارجي؛ (3) إعداد كشوف مالية شهرية مؤقتة قد أتاح للإدارة تحديد وحل المسائل التي من شأنها أن تؤثر على الكشوف المالية لفترة السنتين.

46- وفي عرض القسم الأول، سلطت الأمانة الضوء على ما يلي: (1) التغيير في السياسات المحاسبية بشأن قيد الإيرادات على أساس الاستحقاق، واعتماد أسلوب محاسبي موحد لاحتساب تكاليف الموظفين الدوليين وفي المقر خلال فترة السنتين؛ (2) إعداد كشوف المرتبات التي كانت تتولاها منظمة الأغذية والزراعة، في بداية فترة السنتين؛ (3) العرض المبكر للكشوف المالية قد يسر أيضا عرض تقديم تقارير المشاريع في وقت أبكر مما كان متبعا فيما سبق بتسعة أشهر؛ (4) بلغ إجمالي الإيرادات 5.8 مليون دولار، وهو ما يمثل زيادة قدرها 46 في المائة؛ ووصلت النفقات إلى 5.1 مليار دولار، أي بزيادة قدرها 59 في المائة؛ وقد نجمت هذه الزيادات في معظمها عن ثلاث عمليات طوارئ كبرى خلال فترة السنتين؛ (5) استرداد تكاليف دعم غير مباشر إضافية نتيجة ارتفاع مستويات العمليات قد مكن **البرنامج** من مراكمة الاحتياطيات مما أدى إلى إعداد ميزانية أفضل بكثير؛ (6) انخفض الرصيد النقدي، فيما يتعلق بالأنشطة التشغيلية، بنسبة 14 في المائة وهو ما يعادل زهاء ثلاثة أشهر من النفقات التشغيلية. وذكرت الأمانة أنه عندما يبدأ استعراض كيفية الاضطلاع بالعمل فمن المتوقع أن يجري في إطاره تحسين أساليب العمل إلى مدى أبعد.

47- وأكدت الأمانة أن الإدارة قد وافقت على جميع توصيات المراجع الخارجي؛ وسيعرض على المجلس في أكتوبر/تشرين الأول 2004 رد مفصل على التقرير المطول، وتقارير الإدارة. وقد اتخذت بالفعل إجراءات بشأن عدد كبير من التوصيات.

48- وأوضح Sir John Bourn، المراجع الخارجي، أهمية إصدار رأي لا تحفظ فيه: فهو يعني أن الجهات المانحة يمكن أن تعول على نزاهة عرض الحسابات، ولكنه لا يعني أنه لا توجد مشاكل؛ فقد تم التصدي لهذه المشاكل في توصياته للأمانة.

49- وهنأ المراجع الخارجي موظفي البرنامج على مواجهة تحديين رئيسيين في إعداد الحسابات، مما يستأهل إصدار رأي لا تحفظ فيه: (1) تنفيذ قيد الإيرادات على أساس الاستحقاق وهي مسألة أكثر تعقيدا وتتطلب قدرا كبيرا من الحصافة؛ (2) الزيادة الكبيرة في حجم الأنشطة خلال فترة السنتين.

50- وركز المراجع الخارجي لدى عرض القسمين الثاني والثالث على خمس نقاط في تقريره: (1) نظرا إلى اعتماد **البرنامج** على مساهمات طوعية، فمن الأهمية بمكان المحافظة على مساهمات الجهات المانحة، لاسيما لأن الجهات المانحة أصبحت تهتم أكثر من ذي قبل بكيفية إنفاق الأموال؛ (2) ثمة حاجة إلى مواصلة تحسين جودة وعرض الحسابات المالية لجعل التقارير أبسط وأهم وأكثر وضوحا؛ (3) من الأهمية تعزيز لامركزية الهيكل الإداري واستخدام نظام WINGS لتحقيق مزيد من الاستقلال دون ضوابط بيروقراطية مفرطة ولا موجب لها؛ ومثال لذلك ضرورة تخصيص النفقات بدقة؛ (4) تكاليف الدعم المباشر وتكاليف دعم البرامج والإدارة لم تكن تخصص على النحو اللائق بسبب التعريفات الغامضة وكان يلزم توضيحها؛ (5) دور المكاتب الإقليمية كان يحتاج إلى تحديد بمزيد من الوضوح.

51- وفيما يتعلق بتقارير الإدارة الثلاثة التي سيشرع في النظر فيها المجلس في أكتوبر/ تشرين الأول 2004، ركز المراجع الخارجي على ما يلي: (1) العمليات الجوية: من الأهمية أن يعترف **البرنامج** بأنه قد شرع في الواقع في عملية إدارة خط جوي في ظل ظروف صعبة؛ وهو يحتاج إلى ضمان إدارة هذه العمليات على النحو المناسب وبصورة مهنية؛ فينبغي أن يكترث التأمين ضد المخاطر إجباريا على سبيل المثال؛ (2) وحدة تحليل هشاشة الأوضاع ورسم خرائطها: نجح **البرنامج** في تحديد هشاشة الأوضاع، ولكنه يحتاج إلى تحسين الجانب التحليلي، في تحديد أسباب هشاشة الأوضاع مثلا؛ (3) التسيير والإدارة في **البرنامج**: مجالات التحسين الثلاثة هي دعم لجنة المراجعة، وتوضيح أدوار ومسؤوليات التسيير والإدارة في إطار هيكل لا مركزي، وتعزيز استخدام آليات الإشراف.

52- وأشاد المجلس بالتقارير لما تتسم به من وضوح وسهولة في القراءة وشفافية، ورحب بتقديم الحسابات في وقت أبكر مما كان في الماضي. وأعرب المجلس عن نظرته الإيجابية في أسلوب رفع التقارير المالية الذي يتبعه **البرنامج**، لاسيما قياسا بوكالات الأمم المتحدة الأخرى، وهنأ **البرنامج** على رأي المراجعة الذي لا تحفظ فيه.

53- واستفسر المجلس عن تنفيذ توصيات المراجع الخارجي، التي ستناقش في دورة أكتوبر/ تشرين الأول 2004. وأوضحت الأمانة أن: (1) خمسا من توصيات المراجع الخارجي الثماني يجري التصدي لها في إطار استعراض أساليب العمل منذ العام الماضي؛ (2) توصيتين يجري التصدي لهما من خلال مبادرات الأمانة الرامية إلى تعزيز الإدارة المالية في البرنامج؛ (3) العمل لا يزال جاريا بشأن مسألة تصنيف نفقات تكاليف الدعم المباشر ودعم البرامج والإدارة؛ الأمانة مقيدة لأن ميزانية دعم البرامج والإدارة في المكاتب القطرية محددة في الميزانية المعتمدة باعتبارها تتألف من مدير واحد و200 000 دولار، بغض النظر عن حجم المكتب.

54- وفيما يتعلق بتحميل تكاليف أحد المشروعات على مشروع آخر، أعرب المجلس عن قلقه من أن الأموال التي تقدمها الجهات المانحة لا تنفق حسب المتفق عليه وطلب إلى الأمانة العمل على حسم مشكلة تخصيص الأموال. وأوضحت الأمانة أن هذا الأمر يحدث عادة خلال الانتقال من مشروع مقفل لديه أرصدة غير منفقة إلى مشروع جديد يفتقر إلى الأموال. وأشارت إلى أنه قد صدر في أكتوبر/ تشرين الأول 2003 مبادئ توجيهية بشأن إقفال المشاريع للتصدي لهذه المسألة والسماح بنقل الموارد مبكرا من خلال إتاحة الفرصة للجهات المانحة لاتخاذ قراراتها في وقت مبكر. ويسعى استعراض أساليب العمل إلى منح المكاتب القطرية المرونة في تمويل احتياجاتها التشغيلية.

55- وطلب الأعضاء مزيدا من المعلومات عن تعيين موظف مالي من الفئة الفنية، مع الإشارة على وجه الخصوص إلى ضرورة التمثيل الجغرافي. وقالت الأمانة إنها تمنح الأولوية لتعيين مرشحين من البلدان النامية أو البلدان المانحة منقوصة التمثيل: يجري تعيين ستة محللين ماليين في المكاتب الإقليمية لدعم تنفيذ استعراض أساليب العمل، إضافة إلى 22 موظفا دوليا و14 موظفا وطنيا.

56- وطلب المجلس من الأمانة أن تقدم مزيدا من المعلومات وأن توضح خطة استخدام حساب تسوية دعم البرامج والإدارة البالغ 230.6 مليون دولار. وأوضحت الأمانة أن هذا المبلغ قد زاد بسبب حجم العمليات وأن التمويل قد زاد بينما ظلت نفقات دعم البرامج والإدارة على نفس المستوى التي كانت عليه في فترة السنتين السابقة، مما أدى إلى فائض في إيرادات تكاليف الدعم غير المباشر. وقد أقر المجلس بالفعل في خطة الإدارة للفترة 2004-2005 استخدام رصيد حساب تسوية دعم البرامج والإدارة البالغ 110 ملايين دولار. ويجري طلب مبلغ آخر قدره 24.1 مليون دولار لتحويله إلى اعتماد سلف تكاليف الدعم المباشر؛ وسيلزم مبلغ آخر للأنشطة المرحلة من الفترة 2002-2003. وعلى ذلك سيتبقى في الحساب رصيد قدره زهاء 70 مليون دولار. ونظرا إلى أن خطة الإدارة تستند إلى الاحتياجات لا إلى الموارد المتاحة، فإن الأمانة ستستبقي الرصيد في الاحتياطي وستعاود إبلاغ المجلس عندما تتضح الحالة.

57- وردا على طلب من أحد أعضاء المجلس للحصول على معلومات بشأن الاستثمارات، قالت الأمانة إن المدير التنفيذي يقدم معلومات سنويا عن إدارة الاستثمارات وأدائها في التقرير المالي الموحد. وردا على أسئلة وجهها عدد من أعضاء المجلس بشأن وظيفة المراجعة الداخلية، أوضحت الأمانة أنه تم رصد أموال إضافية في الميزانية للفترة 2004-2005 لضمان المراجعة السنوية للبرامج الرئيسية، والسماح بتغطية مزيد من مجالات الأنشطة. وردا على تعليقات أبديت بشأن التدريب على نظام WINGS في المكاتب الميدانية، أفادت الأمانة بأنها تعيد التفكير في نشر نظام WINGS بأكمله في جميع المكاتب القطرية، وتنظر في إضفاء الطابع الإقليمي بشكل ما على المعالجة، بما يتمشى مع سياسة **البرنامج** في التناوب. وأشارت إلى أن نظام SAP[1] أيضا محدد المواصفات بدرجة مفرطة مما يجعل أداءه بطيئا ويجعله معقدا. ولذا تخطط الأمانة لتبسيط العملية باستخدام وظائف أصلية قدر الإمكان خلال مرحلة تحديثه. وسأل أحد أعضاء المجلس الأمانة عن الوفورات في التكاليف المحققة نتيجة المكاسب في الكفاءة الناجمة عن استخدام نظام WINGS. وبينت الأمانة أنها تركز على الكفاءة التشغيلية لا على الوفورات في التكاليف.

58- وأعرب المجلس عن ضرورة أن تتصدى الأمانة على الفور لتوصيات المراجعة بشأن العمليات الجوية. وأوضحت الأمانة أن الأمم المتحدة قد طلبت من **البرنامج** قبل عامين أن يكون واحدا من طرفين اثنين يوفران رسميا العمليات الجوية

([1]) SAP هي شركة برمجيات ألمانية.

للخدمات الإنسانية؛ والطرف الآخر هو بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وأشارت إلى أنها تعتزم رفع تقرير إلى المجلس في أكتوبر/ تشرين الأول 2004 باتخاذ الإجراءات بشأن جميع توصيات المراجعة.

59- وفيما يتعلق بطلب المجلس الحصول على رأي بشأن ترتيبات الإشراف الداخلي والمراجعة الداخلية في **البرنامج**، قدم المراجع الخارجي رأيه بأن هذه الترتيبات جيدة النوعية بشكل عام في ظل الظروف الراهنة، وذلك للأسباب التالية: (1) لقد تغيرات التطورات في ترتيبات الإشراف على مدى العشر سنوات الماضية؛ والمبادرات التي اتخذها المدير التنفيذي إلى جانب التوصيات الواردة في تقرير المراجع الخارجي عن التسيير والإدارة في **البرنامج** ستكفل تماشي الإشراف الداخلي في **البرنامج** مع أفضل الممارسات؛ (2) اتخذ المدير التنفيذي مبادرات لإيلاء مزيد من الاهتمام لمدونات السلوك وتقييم المخاطر؛ (3) لقد تحسن التسيير والإدارة في **البرنامج** من خلال توسيع نطاق عضوية لجنة المراجعة وتعزيز وظيفة المراجعة الداخلية.

60- وردا على تعليقات من المجلس، أشار المدير التنفيذي إلى المسائل التالية: (1) تنفيذ توصيات المراجع الخارجي ستمثل تقدما كبيرا **للبرنامج** في تحقيق جودة التسيير والإدارة في المنظمة؛ (2) ستتألف لجنة المراجعة الجديدة من خمسة أعضاء، عضوين تنفيذيين وثلاثة أعضاء خارجيين؛ (3) القضايا الاستراتيجية الناجمة عن المناقشات هي تحديد التكاليف الفعلية للعمليات التي يتحملها **البرنامج**، وتصنيف تكاليف الدعم وتحديدها وتمويلها، وتمويل المكاتب القطرية الصغيرة؛ (4) عمليات النقل، لاسيما العمليات الجوية، تنطوي على مخاطر أصيلة يجب إدارتها، ومخاطر غير معتادة يجب تجنبها؛ (5) يرجى من أعضاء المجلس تقديم أسئلة إلى الأمانة بشأن التقدم المحرز في تنفيذ توصيات المراجعة، وذلك حتى قبل أكتوبر/ تشرين الأول 2004.

61- وقدم المجلس الشكر للمراجع الخارجي على العرض الذي قدمه، وعلى تقرير المراجعة الذي لا تحفظ فيه لفترة السنتين 2002-2003، الذي قدمه، وعلى تقاريره بشأن المسائل الإدارية. وقرر المجلس النظر في تقارير المراجع الخارجي الثلاثة بشأن المسائل الإدارية في دورته العادية الثالثة في أكتوبر/تشرين الأول 2004، إلى جانب تقرير المتابعة الذي ستقدمه الأمانة عن توصيات المراجعة.

62- وقام المجلس (1) بإقرار الكشوف المالية لفترة السنتين 2002-2003 **للبرنامج**، إلى جانب تقرير المراجع الخارجي، عملا بالمادة الرابعة عشرة-6(ب) من النظام الأساسي، (2) ملاحظة تطبيق حساب فروق تكاليف الموظفين على تكاليف الموظفين الممولة من المشروع والممولة من ميزانية دعم البرامج والإدارة، (3) ملاحظة التمويل من الحساب العام بمبلغ 8.4 مليون دولار خلال فترة السنتين لتمويل نفقات غير ممولة في مشاريع إنمائية (328 440 5 دولارا)، ونفقات غير ممولة بشأن مشاريع مقفلة (963 476 2 دولارا)، وشطب مساهمات مستحقة القبض (934 439 دولارا)، والتحويل النهائي للحساب الخاص لكارثة كوسوفو (260 32 دولارا)، (4) الموافقة على تحويل 20 مليون دولار من الحساب العام و 24.1 مليون دولار من حساب تسويات دعم البرامج والإدارة إلى احتياطي اعتماد سلف تكاليف الدعم المباشر لرفع رصيده إلى 60 مليون دولار، حسبما وافق المجلس التنفيذي في خطة الإدارة للفترة 2004-2005.

تقرير المفتش العام (2004/EB.A/14)

63- قدم المفتش العام الوثيقة مذكرا الاجتماع بأن تقريره يندرج في عداد متطلبات النصوص الأساسية. وأبرز المفتش العام الحقائق التالية: (1) غطى التقرير، وللمرة الأولى، أنشطة وحدة المراجعة الداخلية التي تشكل الآن جزءا من قسم خدمات الإشراف؛ (2) كما تضمن تقريرا عن الاتجاهات بناء على مقررات المجلس التنفيذي؛ (3) أشار التقرير إلى اكتشاف خسائر بقيمة تقرب من 2.8 مليون دولار أمريكي تم استرداد مبلغ 0.8 مليون دولار منها تقريبا؛ ولاحظ المفتش العام أن مجموع الاسترداد خلال الفترة، بما في ذلك الحالات المرحلة من الفترات السابقة، وصل إلى زهاء 4.7 مليون دولار أمريكي؛ (4) أحتوى التقرير على عرض عام لأنشطة فترة السنتين المقبلة. وأهم هذه الأنشطة هو سياسة المدير التنفيذي بشأن دورة المراجعة التي تتطلب زيادة بنسبة تقرب من 100 في المائة في التغطية التي تقوم بها وحدة المراجعة الداخلية في ميدان المراجعة.

64- وأعرب المفتش العام عن شكره للمراجع الخارجي لما أبداه من مساندة وإقرار للمبادرات التي اتخذها المدير التنفيذي في ظل مشورة المجلس التنفيذي في مجال التسيير والإدارة، على نحو ما يتجلى في تقرير الإدارة الذي قدمه عن التسيير المؤسسي.

65- وأعرب المجلس عن تقديره وثنائه لجهود **البرنامج** في التصدي لمسائل سوء الإدارة، والهدر، والتدليس. وأيد المجلس مواصلة التركيز على إدارة المخاطر وتدريب الموظفين على المساءلة والشفافية، ورحب بسياسة المدير العام القاضية بالتمحيص الوثيق.

66- وشكر المفتش العام المجلس على تأييده وتشجيعه وهو ما اعتبره تصويتا بالثقة لما يقوم به مكتبه من جهود ولسياسات الشفافية والمساءلة التي يطبقها المدير التنفيذي.

الرقم المستهدف لتعهدات البرنامج للفترة 2005-2006 (2004/EB.A/15)

67- قدمت الأمانة الوثيقة "الرقم المقرر لتعهدات **البرنامج** للفترة 2005-2006" (WFP/EB.A/2004/6-D). ووفق المجلس على مشروع القرار الوارد في هذه الوثيقة، مع تعديلين طفيفين، دون مناقشة.

المسائل التنظيمية والإجرائية

تقرير عن الخسائر في السلع ما بعد التسليم (في الفترة 2003/1/1-2003/12/31) (2004/EB.A/17)

68- قدمت الأمانة تقريرا عن خسائر ما بعد تسليم السلع في الفترة 1 يناير/كانون الثاني 31 ديسمبر/كانون الأول 2003 (WFP/EB.A/2004/7-A). واستجابة لقلق الجهات المانحة من هذه الخسائر، والتي لها ما يبررها، والتي تدعو إلى الأسف الشديد، طالبت إدارة العمليات في عام 2002 أن يقوم مكتب المراجع الداخلي باستعراض هذه المسألة؛ وقد صدر عدد من التوصيات المهمة. وبينما يمكن الاعتراف بدقة نظم التتبع الحاسوبية، فإنه توجد دائما مجالات للتحسين. وذكر نائب المدير التنفيذي لشؤون العمليات أن تعريف "خسائر ما بعد التسليم" يشمل جميع الخسائر اعتبارا من نقطة تسليم السلع وحتى توزيعها على المستفيدين، لكنه لم يشمل خسائر ما بعد التسليم المؤمن عليها.

69- وقد قدم المسؤولون بالمكتبين القطريين في بنغلاديش وكمبوديا سردا لخسائر ما بعد تسليم السلع والتي تم الكشف عنها في هذين البلدين، والتحقيقات التي أجريت، والتعاون الناجح مع حكومتي البلدين المعنيين، وآخر التطورات. واعتبر جميع الأطراف مشكلة كمبوديا بالغة الخطورة وتجري معالجتها على أنها ذات أولوية عالية. وتتاح للمجلس الوثائق التي تشرح بالتفصيل التدابير الوقائية والعقابية المتخذة ليقوم بدراستها.

70- وأعرب بعض أعضاء المجلس عن انزعاجهم لاستمرار خسائر ما بعد تسليم السلع نظرا لأنها تضعف من ثقة الجهات المانحة وتزعزع مصداقية **البرنامج**. وقلل أعضاء آخرون من خطورة المشكلة، مشيرين إلى أن سجل البرنامج مرض نسبيا. وكانت هناك نداءات تطالب بتحليل الموقف بصورة أكبر في التقارير التي تصدر في المستقبل، بدلا من الاكتفاء بذكر أرقام مجردة. وكان هناك تساؤل عما اتخذ من تدابير لتعويض المعونة الغذائية المفقودة، نظرا لأن المستفيدين المعنيين يعانون أكثر من غيرهم ولا يمكنهم الانتظار حتى تقوم الحكومات بتعويض **البرنامج**. وقدمت معلومات إضافية عن الجهد المشترك بين الوزارات من جانب حكومة بنغلاديش لمواجهة المشكلة، ووجه الثناء إلى كل من الحكومة والمكتب القطري التابع **للبرنامج** على جهودهم من أجل إطعام قطاعات السكان الأكثر ضعفا ومنع الخسائر. وكانت جهود **البرنامج** لتنفيذ نظام التتبع الحاسوبي للسلع موضع ثناء، بينما وجهت نداءات لتعزيز قدرة الشركاء وتوفير التدريب الملائم للموظفين على استخدام هذا النظام. واسترعي الاهتمام إلى أن خسائر المواد الغذائية القابلة للتلف بسبب الظروف المناخية أمر لا يمكن تفاديه، بينما ينبغي الإقلال منها إلى أدنى حد.

71- وطمأنت الأمانة البلدان المانحة إلى أن **البرنامج** يأخذ هذه المسألة بجدية بالغة. ويعد **البرنامج** المنظمة الوحيدة التي تقدم تقارير سنوية إلى المجلس التنفيذي عن موضوع خسائر السلع. ويبذل **البرنامج** كل ما في وسعه لضمان حصول المستفيدين، الذين حرموا من الأغذية بسبب أعمال النهب، على المعونة المستحقة لهم في أسرع وقت ممكن، وخاصة في حالات الحروب الأهلية والقلاقل. وقيل أن الدعاية المعاكسة عن إساءة استخدام المعونة الغذائية **للبرنامج** تشوه صورة **البرنامج**. ومن المقرر استكمال تركيب نظام التتبع الحاسوبي للسلع في جميع البلدان مع نهاية عام 2004. ومع هذا فسوف يبذل كل ما في الإمكان في المستقبل لتفادي مثل هذه الخسائر؛ وفي كثير من الحالات تمت معاقبة مرتكبي هذه الحوادث بالفعل.

أي أعمال أخرى

72- أعلنت الأمانة أنها أتاحت مذكرتي معلومات: (1) عن استنتاجات الدورة المشتركة للمجالس التنفيذية في نيويورك (2) وعن كيفية تحسين العمل بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والتجانس. وينبغي عرض الورقة الخاصة بالانتقال من الإغاثة إلى التنمية على الاجتماع الذي يعقد في نيويورك في الفترة من 21 إلى 23 يناير/كانون الثاني 2005، مع ورقة عن غواتيمالا. وكانت مشاركة **البرنامج** في الدورة المشتركة أمرا صعبا من الناحية اللوجستية، وكان ذلك موضع مناقشة. وفي أكتوبر/تشرين الأول، سوف تناقش تصورات **البرنامج** مع وضع اجتماع المجلس الاقتصادي والاجتماعي في الاعتبار. وسوف يتم البحث عن طرق تجعل **البرنامج** أكثر استباقية حتى يتمكن الرئيس من عرض مواقف مشتركة ومتفق عليها بين الأعضاء. وينبغي أن تكون الوثائق معدة قبل بدء الدورة بوقت كاف.